بسم الله الرحمن الرحيم
Omdurman Islamic University Journal for
Human Sciences (OIUJ)-(HUSC)
مجلة جامعة أم درمان الاسلامية للعلوم الإنسانية و الاجتماعية
https://journal.oiu.edu.sd/index.php/oiuj
https://doi.org/10.52981/oiuj v22i1.3500
ISSN: 5361-1858
2026 Jan; 22(1):126-146
رجب 1447هـ

الصمغ العربي كآلية تفاوض لرفع العقوبات الاقتصادية على السودان

Gum Arabic as a Negotiation Mechanism to Mitigate Economic Sanctions on Sudan

مزمل الضيء العباس[1]،عثمان آدم شريف [2]، آمنة أبو راس سليم[3]

[1] أستاذ مساعد –الاقتصاد المالي – كلية الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية – جامعة النيلين – السودان
[2] دكتوراه الفلسفة – كلية الآداب – جامعة ام درمان الإسلامية – السودان
[3] أستاذ مساعد ،الإدارة العامة – كلية الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية – جامعة النيلين – السودان

البريد الالكتروني: mozameledai@gmail.com , osmanadam7072@Gmail.com, amnaaburas84@gmail.com

للاستشهاد بهذا المقال:–

مزمل الضيء العباس[1]،عثمان آدم شريف [2]، آمنة أبو راس سليم[3]، الصمغ العربي كآلية تفاوض لرفع العقوبات الاقتصادية على السودان ، مجلة جامعة أم درمان الاسلامية

ISSN: 5361-1858

https://doi.org/10.52981/oiuj. v22i1.3500

المستخلص :

تناولت الورقة موضوع الصمغ العربي كآلية تفاوض دبلوماسية لرفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على السودان، حيث هدفت الورقة إلى التركيز على إمكانية إستخدامه كورقة ضغط تفاوضية في مواجهة العقوبات الاقتصادية. وتنبع أهمية الورقة في كونها تناقش أهم مورد من الموارد الاقتصادية النقدية في السودان متمثلة في الصمغ العربي، إضافة إلى إثراء المكتبة والادبيات بموضوع لم يتطرق إليه من قبل بصورة أكاديمية تحليلية. ولتوضيح ذلك تمحورت الورقة حول السؤال الرئيس في: ما مدى أهمية منتج الصمغ العربي للاقتصاد العالمي وما هو موقع السودان ضمن هذه المنظومة؟ إذ يستند هذا السؤال على الفرضية التالية: أن الصمغ العربي يمكن ان يشكل أداة ضغط فعالة لصالح السودان بشأن العقوبات المفروضة عليه لأكثر من 30 عام. استخدمت الورقة المنهج الوصفي والمنهج التاريخي وكذلك المنهج الاستقرائي لتحقيق وتحليل أعمق للظاهرة موضوع البحث استنادا إلى البيانات الصادرة من بنك السودان المركزي وبعض التقارير الاقليمية والدولية. وتوصلت الورقة البحثية إلى ان الصمغ العربي له أهمية كبيرة في معظم المنتجات الغذائية والصناعية اقليميا ودولياً، ولذا يمكن إستخدامه كأداة دبلوماسية سياسية– لتحقيق مكاسب سياسية تعيد تموضع السودان عالمياً واقليمياً بما يخدم رفاهية شعبه وأمنهم القومي. كما أوصت الورقة بإعطاء أولوية لمنتج الصمغ العربي ورسم سياسات اقتصادية تحث وتشجع المنتج المحلي على زيادة الانتاج والانتاجية، وذلك عن طريق تخفيض اسعار مدخلات الانتاج، وتوفير سبل النقل والتخزين ومنح التمويل الكافي لصغار المزارعين والمنتجين، وتطبيق معايير الحوكمة على الشركات التي تعمل في هذا المجال حتى تقوم بخلق قيمة مضافة تتماشى مع المعايير العالمية.

الكلمات المفتاحية: الصمغ العربي، العقوبات الاقتصادية، النفوذ السياسي، القوى الناعمة، القوى الصلبة، الدبلوماسية الاقتصادية.

Abstract :

This paper addresses the issue of gum Arabic as a diplomatic negotiation tool aimed at lifting the economic sanctions imposed on Sudan since the 1990s. the paper focused mainly on the significance of gum Arabic as a vital cash-generating resource, and the political one, exploring its potential as a leverage instrument in negotiations against economic sanctions. The importance of this study stems from its focus on one of Sudan's most critical economic resources -gum Arabic- and its contribution to enriching academic literature with an analytically grounded topic that has received limited scholarly attention.

The major research questions the paper seeks to answer are: To what extent is gum Arabic significant to the global economy, and what is Sudan's role within this framework? This question is anchored in the hypothesis that gum Arabic can serve as an effective pressure mechanism in Sudan's favor regarding sanctions that have persisted for over three decades.

To investigate this hypothesis, the study employs a combination of descriptive, historical, and inductive methodologies. It draws upon data from the Central Bank of Sudan as well as various regional and international reports, such as the World Bank. The paper found out that gum Arabic holds substantial value across a wide range of food and industrial products, both regionally and globally. As such, it can be strategically utilized as a diplomatic and political tool to secure gains that reposition Sudan on both the regional and international levels, ultimately contributing to the welfare and national security of its people.

The paper recommended that gum Arabic should be prioritized within national economic policy frameworks. This includes implementing supportive policies that encourage local producers to increase production and productivity by reducing input costs, enhancing transportation and storage infrastructure, providing sufficient financing for small-scale farmers and producers, and enforcing governance standards on.

Keywords: Gum Arabic, Economic Sanctions, Soft Power, Economic Diplomacy, Political Leverage.

1. المقدمة:

يُعدّ الصمغ العربي من الموارد الاقتصادية الاستراتيجية ذات الأهمية البالغة للسودان، حيث يسهم بشكل كبير في الناتج الزراعي القومي، ويُعتبر من السلع التصديرية الرئيسة التي تساهم في توفير النقد الأجنبي (بركة، د.س). ويمتد حزام إنتاج الصمغ العربي ليشمل مناطق واسعة من إفريقيا، بدءًا من تشاد ومالي والنيجر والسنغال غربًا، مرورًا بأفريقيا الوسطى، وصولًا إلى شمال كينيا وإثيوبيا شرقًا (الدولي، 2007م). وتُعدّ السودان المنتج الأكبر عالميًا للصمغ العربي، إذ تساهم بما يفوق 80% من إجمالي الإنتاج العالمي، وقد بلغت عائدات صادراته خلال العقدين الماضيين نحو 40 مليون دولار أمريكي (الدولي، 2007م). ويمتاز الصمغ العربي بتعدد استخداماته الصناعية،

حيث يدخل في صناعة الحلويات عالية الجودة، والمشروبات الغازية كـــ "كوكاكولا"، فضلًا عن استعماله في مجالات الصناعات الخزفية، ومواد الطلاء الزجاجي، ومضادات تآكل المعادن، وصناعة الأوراق المكتبية وأحبار الطباعة، إضافة إلى كونه مكونًا أساسيًا في العديد من مستحضرات التجميل (بركة، د.س).

وعلى الرغم من هذه الأهمية الاقتصادية المتزايدة، فإن إنتاج الصمغ العربي لا يزال يندرج ضمن إطار النشاط التقليدي، بوصفه سلعة تصديرية، دون استغلال فعلي لقيمته الجيوسياسية. وتزداد الحاجة إلى هذا التوظيف في ضوء العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على السودان منذ تسعينيات القرن الماضي، والتي تستدعي التفكير في إمكانية استخدام الموارد الاستراتيجية كورقة ضغط تفاوضية تسهم في كسر العزلة الدولية. ويُطرح الصمغ العربي في هذا السياق كأداة تفاوض محتملة، لما يحظى به من مكانة حساسة في الأسواق الغربية، ولا سيّما في الولايات المتحدة الأمريكية.

أهداف الورقة:

تهدف هذه الورقة إلى مقاربة موضوع الصمغ العربي من منظورين متكاملين: أولهما اقتصادي، يسلط الضوء على دوره في الاقتصاد السوداني ومكانته في السوق العالمي، وثانيهما سياسي/دبلوماسي، يستعرض إمكانية توظيفه كورقة تفاوضية في مواجهة العقوبات الاقتصادية، من خلال تحليل أبعاده الجيوسياسية وتقييم تجارب مماثلة لدول أخرى استخدمت مواردها الطبيعية في إطار السياسة الدولية.

وتنطلق الورقة من التساؤلات التالية:

1- ما مدى أهمية الصمغ العربي للاقتصاد العالمي؟ وما هو موقع السودان ضمن هذه المنظومة؟
2- وما السبل الممكنة لتوظيف هذا المورد الاستراتيجي كورقة ضغط في العلاقات الدولية؟
3- وهل توجد نماذج سابقة لدول استخدمت مواردها الطبيعية لتحقيق أهداف سياسية أو لتخفيف العقوبات المفروضة عليها؟

وتفترض الورقة عدة فرضيات أساسية:

1- أن الصمغ العربي يمكن أن يشكل أداة ضغط فعالة في مفاوضات السودان بشأن العقوبات، وأن اعتماد الصناعات الغربية عليه، ولا سيّما في قطاعات حيوية، يزيد من احتمالية تقديم استثناءات أو تخفيف القيود المفروضة.
2- كما تُشير الورقة إلى أن غياب رؤية استراتيجية وطنية لتوظيف الصمغ العربي دبلوماسيًا يُضعف من تأثيره المحتمل في دوائر صنع القرار الدولية، وأن استثمار الموارد الطبيعية يتطلب تنسيقًا دبلوماسيًا فعّالًا داخليًا وخارجيًا، وهو ما تفتقر إليه السودان في الوقت الراهن.

الاهمية العلمية والعملية:

تتجلى أهمية هذه الورقة في كونها تسد فجوة بحثية قائمة، إذ لم تتناول الأدبيات السابقة موضوع توظيف الصمغ العربي كأداة تفاوضية لرفع العقوبات الاقتصادية على نحو منهجي أكاديمي، باستثناء بعض المقالات الصحافية. ومن هنا، فإن الورقة تكتسب بعدين من الأهمية: أولهما عملي، يتمثل في تقديم توصيات لصانعي السياسات في وزارات المالية والتجارة والخارجية؛ وثانيهما علمي، يتمثل في إثراء الأدبيات الاقتصادية والسياسية بطرح جديد يتقاطع بين الاقتصاد السياسي والدبلوماسية الاقتصادية.

2. منهج البحث وأدوات جمع البيانات:

تعتمد هذه الورقة على المصادر الثانوية، والتي تشمل التقارير الرسمية الصادرة عن بنك السودان المركزي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة(FAO) ، إلى جانب تقارير البنك الدولي(WB) ، فضلاً عن الدراسات والبحوث العلمية المنشورة ذات الصلة بموضوع الدراسة. ومن أجل تحقيق فهم أعمق للظاهرة قيد الدراسة، سيتبع الباحثين المنهج الوصفي، وذلك لتحليل واقع إنتاج الصمغ العربي في السودان ومقارنته بدول حزام الساحل والصحراء في إفريقيا. كما تستند الورقة إلى المنهج التاريخي بغرض تتبع تطور الظاهرة، وبناء تفسيرات موضوعية للواقع الراهن من خلال تحليل تجارب تاريخية لدول وظّفت مواردها الاقتصادية كأدوات سياسية لتحسين أوضاعها الاقتصادية، أو للمساومة

الدبلوماسية في مواجهة العقوبات الاقتصادية. هذا بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي لإستنتاج نتائج وتوصيات من خلال بيانات واقعية لإنتاج وتصدير الصمغ العربي.

3. الإطار النظري والأدبيات السابقة:

3.1 الموارد الاقتصادية كأداة للنفوذ السياسي:

تشكل الموارد الاقتصادية عنصراً مهماً لقوة الدولة وتعمل على رسم رفاهية مجتمعها وأمنها القومي والاقتصادي، بمقدار ما تملكه الدولة من موارد اقتصادية طبيعية مثل (النفط، الصمغ العربي، الغاز الطبيعي والفحم)، وحيث تختلف دول العالم من حيث إمتلاكها للموارد وتنوعها وحجمها وجودتها، مما يعكس أثر هذا في علاقاتها الإقتصادية وسياساتها مع دول العالم. وبأن تسهم وفرة هذه الموارد ايجاباً على مكانتها الاقتصادية من جانب، وبناء ورسمنة توجهاتها السياسية وعلاقاتها الخارجية والإستراتيجية في فرض أجنداتها مما تملكه من موارد للتعاطي مع مركزية القرار الإقليمي والدولي وبما يحفز من تنامي موقعها السياسي والإقتصادي "والجيوإستراتيجي" من جانب اخر. وتسعى الدول نحو تعزيز مكانتها الاقتصادية والإستراتيجية بإستخدام الموارد لتكون رافعة لموقعها الاقتصادي والسياسي إقليماً ودولياً بما يخدم مصالحها في أوقات السلم والحرب (دراسات روتليدج في اقتصاديات التنمية، 2016). واضحى ايضاً إمتلاك الموارد الإقتصادية وتوافرها هو سلاح يمثل ثنائية للمصالح والتهديد وهو ما يعرض الدولة الى الأطماع الخارجية التي تسعى للتوسع في مجالها الحيوي وفرض هيمنتها الإقتصادية والسياسية وتوسيع نفوذها إقليمياً ودولياً. مما يضع الدول المنتجة للموارد خاصة دول العالم الثالث أمام خيارات الارتهان والتبعية للموارد والقرار السياسي أو المقاومة وتبني المسار البديل "الإرادة الوطنية" وتبني سياساتها وتوجهاتها بناء على قيمة الموجودات من الموارد الوطنية بما يحقق توازناً للدولة وسيادتها سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً، دون ان تضع تحت بند الوصاية او الهيمنة عن طريق فرض العقوبات والحظر الاقتصادي وغيرها من أدوات العقوبات والتبعية التي يمكن ان تحجم دور الدولة في التعاطي مع القضايا الداخلية والخارجية ومن خلال الدفع بمصالحها وأجنداتها مجتمعة. كما ايضاً تلعب الموارد الاقتصادية في تشكيل تحالفات مع دول العالم من خلال تحالفاتها الإقتصادية والسياسية في حال تعرضها لخطر خارجي يهدد كيانها بما يضمن سيادتها وسيادة مواردها ويعزز قدراتها الشاملة ويحمي أمنها واستقرارها الإقتصادي. وتعتبر الجغرافية السياسية عاملاً مهماً في تحديد التركيبة السياسية للدولة وايضاً في تحديد الموارد الاقتصادية للدولة، فهي إحدى المقومات التي يمكن من خلالها تقييم وتقويم أداء الدولة.

فيقصد بالموارد من وجهة نظر الجغرافية السياسية هي أي شيء تمتلكه الدولة ويمكنها من الحصول عليه او تضع يدها عليه بما يدعم افكارها الإستراتيجية وبما يخدم سياستها داخلياً وخارجياً، وقد صنف المفكر واستاذ الجغرافية السياسية'' ستيفن جونز Stephen B. Jones" الموارد من حيث إمكانية توافرها وعلاقتها بالقرار السياسي الى خمس فئات هي (الموارد المتاحة وفوراً وتكون ذات أثر فعال في قوة الدولة، والموارد التي يمكن توفيرها بعد تشغيل الوحدات المنتجة لها، والموارد التي يمكن الحصول عليها بعد مدة من الزمن ويتم إدخال وتغيير وتحوير على وحدات الإنتاج، والموارد التي تكون مؤكد وجودها ويمكن الحصول عليها بعد تنميتها، والموارد النظرية او الموارد المحتمل وجودها في الدولة). أما القوة فيقصد بها قدرة الدولة على تعبئة جميع مواردها وإمكانياتها المادية وغير المادية المنظورة وغير المنظورة والمتاحة لديها وتوظيفها ومن ثم استخدامها، لكي تفرض إرادتها وتحقق أهدافها المرسومة ومصالحها الوطنية من خلال تأثيرها في إرادة الدول الأخرى وسلوكها، وتوجيهها نحو الإسهام في الوصول الى تلك الأهداف والمصالح والغايات، سواء كانت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في سياق مدة زمنية محددة أو ممتدة، في مجال معين أو عدة مجالات مختلفة (السياسي،الاقتصاد، 2016م).

وتعد الموارد الاقتصادية من أبرز الأدوات التي تستخدمها الدول لتحقيق أهدافها السياسية وتعزيز نفوذها على الساحة الدولية ومن بين هذه الموارد يمكن ان يبرز "الصمغ العربي" كأحد الموارد المهمة من خلال توظيفه كمورد طبيعي يعزز النفوذ الإقتصادي للدولة. وإذ يعتبر السودان من أكبر منتجي الصمغ العربي في العالم حيث يُنتج حوالي 80% من الإنتاج العالمي ويستخدم الصمغ العربي في صناعات متعددة مما يجعله سلعة إستراتيجية ذات أهمية إقتصادية كبيرة. وبفضل هذه الأهمية يمكن للصمغ العربي ان يكون أداة للنفوذ الاقتصادي

والسياسي عبر إدارته بحيث يتعاطى مع المصالح الاستراتيجية، ودائماً ما تسعى الدول المستوردة الى ضمان استقرار إمدادات هذه الموارد لضمان إستمرارية صناعاتها. مما يمكن ان يستخدم الصمغ العربي كوسيلة للضغط الاقتصادي والسياسي وذلك من خلال معالجة تحديات الإنتاج وإصلاح البيئة الإنتاجية للصمغ العربي المتمثلة في (تهريب مورد الصمغ العربي: الذي يتم إنتاجه في السودان ويهرب الى دول الجوار مما يؤثر على حجم الإيرادات الرسمية. وعدم الاستقرار السياسي: المتمثل في النزاعات والصراعات المسلحة في مناطق الإنتاج في ولايات إقليم كردفان ودارفور والتي تؤدي الى تعطيل عمليات الحصاد والنقل، مما يقلل من الكميات المتاحة للتصدير. هذا بالإضافة الى التقلبات السعرية: بتأثر الأوضاع السياسية والاقتصادية على أسعار الصمغ العربي مما يقلل من جاذبيته لدى المستثمرين"التجار" والمزارعين"المنتجين".

إن معالجة التحديات والعقبات التي تواجه "الصمغ العربي" في السودان ستعمل على زيادة الإنتاجية والتي ستسهم على رفع إنتاجية الصمغ العربي كمورد إقتصادي نقدي ويمكن ان يستخدم كأداة لفرض اي أجندة إستراتيجية تخدم المصالح الوطنية وتفك القيود أمام اي عقوبات تفرضها قوى خارجية "إقليمية، دولية"، خاصة بعد حرب 15 ابريل 2023م حيث ظهرت الهجمة الشرسة والتكالب على السودان وموارده بصورة واضحة دون مؤاربة من خلال أدوات واليآت مختلفة كادت أن تختطف كيان الدولة ومواردها، مما تستدعي الحاجة التي تبني السودان كدولة مسار استراتيجي للتعامل مع المنظومة الدولية "الموارد هي من تحدد توجهات السياسات العامة للدولة"، والتأسيس لرؤية وطنية تدفع السودان لبناء وتأسيس تحالفاته على قيمة الموجودات من الموارد الوطنية مثل "الصمغ العربي" مما تُمكّن من استخدامه كأداة تفاوضية "الية ضغط" في ظل فرض العقوبات الامريكية المستمر على السودان أو اي طرف من الأطراف الدولية الأخرى، عبر التحكم في كميات الإنتاج والتصدير لهذا المورد خاصة وان انتاجية السودان من الصمغ العربي تبلغ حوالي 80% من الإنتاج العالمي، وهي كفيلة بأن تجعله يلعب دوراً مهماً في التأثير على سياسات التجارة الدولية وتعزيز مكانة السودان على الساحة العالمية من خلال تبني إستراتيجيات فعالة تضمن استدامة وتعزيز دوره الصمغ العربي كمورد إستراتيجي كأداة ضغط وكمورد ذو نفوذ إقتصادي وسياسي (عبدالرحمن، 2004م).

وأصبحت اليوم الموارد الإقتصادية أحد محاور القوة للدول وتعتبر من أهم العوامل الجيوسياسية والإستراتيجية عبر توظيف الموارد وإعداد سياسات وخطط استراتيجية توازن بين المصالح الاقتصادية والأهداف السياسية والإستراتيجية، في ظل عالم متحرك يشهد تزايداً في التنافس على الموارد وتأثيراتها المتبادلة، فإتجاهات إدارة الموارد أصبح من خلال الكفاءة وتوجيهه بالأهداف الكلية وربطه بالسياسة الخارجية مما تعمل على فك القيود وتكون رافعة تسهم في رفع العقوبات المفروضة وما يتيح للتشبيك في المنظومة العالمية الجديدة. فلقد اضحى النفوذ قائم على الموارد بمفهوم اليوم لا يُبنى فقط على ما تملكه الدول من جيوش وتحالفات، بل على ما تملكه ايضاً من موارد ورؤية لإدارتها بما تحقق أهدافها وتوظيفها في لعبة النفوذ العالمية.

3.2 مفهوم النفوذ السياسي وآلياته:

ينظر الى مفهوم النفوذ السياسي من خلال عدة ابعاد تشمل التأثير المباشر أو غير المباشر في عملية صنع القرار وتوجيهه بحيث يعزز المصالح الإستراتيجية، ويتمثل ذلك من خلال قدرة الدولة على طرح وفرض أولوياتها على طاولة جدول الأعمال في الساحة الدولية وتحالفاته التي تتشكل، والتأثير على منظومة القرار السياسي ‘‘بالخارج" دون اللجوء إلى وسائل العنف أو الإكراه العسكري. ويرتبط النفوذ السياسي بمفاهيم مختلفة مثل "القوة الناعمة" و"الهيمنة" و"القيادة الدولية"، إلا أنه يتسم بمرونة أكبر من حيث الأدوات والغايات، ويمكن أن يتشكل النفوذ ويتحقق من خلال الموارد وإمتلاكها بما يسهم في الإدماج مع مراكز القرار واقطابه في المؤسسات الدولية. وتتشكل آليات النفوذ السياسي وفقاً لنوع النظام الدولي وحجم الفاعل السياسي وطبيعة الموارد المتاحة له، كالقوة الناعمة التي صاغها "جوزيف ناي" لتشير الى قدرة الدولة على التأثير من خلال الجاذبية الثقافية، والنموذج السياسي، والقيم، دون استخدام الإكراه أو الحوافز المادية. وايضاً تعد الدبلوماسية الأداة الكلاسيكية للنفوذ السياسي من خلال التفاوض وبناء التحالفات واستخدام القنوات الرسمية وغير الرسمية للتأثير على القرارات الدولية (رشوان، 2007م).

ويسهم ايضاً النفوذ الاقتصادي لكونه فاعل في الساحة الدولية ويتمثل في شكل المعونات والقروض والاستثمارات والتحكم في الموارد الإستراتيجية مثل النفط أو المعادن النادرة." وايضاً للإعلام والدعاية السياسية دوراً مهماً عبر التأثير في المنظمات الدولية وسعي الدول لتلعب دور محوري في المؤسسات متعددة الأطراف كمنظمة الأمم المتحدة أو البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، للتأثير في أجندة السياسات العالمية.

3.3 استخدام النفط السعودي كأداة للنفوذ السياسي:

تعتبر المملكة العربية السعودية من أكبر المنتجين للنفط في العالم ولها تأثير كبير في سوق الطاقة العالمية بكونها ضمن منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) منذ السبعينيات، وقد إستخدم أعضاء أوبك النفط كأداة ضغط سياسي في علاقاتهم مع دول الغرب، ففي العام 1973م خلال حرب أكتوبر قررت الدول العربية المنتجة للنفط بقيادة السعودية الى فرض حظر نفطي على الولايات المتحدة الامريكية رداً على وقوفها ودعمها لإسرائيل. نتيجة لذلك عمد أعضاء منظمة الأوبك على رفع أسعار النفط وحظر شحناته الى الولايات المتحدة، وخفض الإنتاج بنسبة 5%. وكانت بمثابة ضغط إقتصادي وسياسي، خلق إضطرابات ضخمة في أسواق النفط العالمية ادت إلى مضاعفة أسعار النفط أضعاف مضاعفة. هذا القرار كان يهدف لضغط الغرب وإجباره على تغيير مواقفه تجاه النزاع العربي–الإسرائيلي مما أدى الى تأثر الاقتصاد العالمي؛ وارتفاع أسعار النفط. وتسبب في أزمة طاقة عالمية أدت الى ركود إقتصادي لدى الدول الصناعية. وايضاً أدى هذا الحظر الى تغيير السياسة الغربية تجاه الشرق الأوسط عبر زيادة الضغط على الولايات المتحدة لتغيير موقفها من الصراع العربي–الإسرائيلي. وقد أصبح النفط العربي أداة ضغط قوية على الغرب وساهم في تحقيق أهداف سياسية واقتصادية للدول العربية المنتجة للنفط. وقد كان لهذا الحظر تأثير سياسي عميق مما دفع الولايات المتحدة ودول أخرى الى إعادة تقييم سياساتها تجاه الشرق الأوسط وتغيير استراتيجياتها في الصراع. وبالتالي برز النفط كأداة ضغط في السياسة الدولية، حيث مكن من خلاله فرض تغييرات سياسية إستراتيجية على دول أخرى. وتتجلى القوة السياسية عبر الموارد الطبيعية عندما تستخدم كأداة للضغط. فعندما تتحكم دولة ما في مورد حيوي على مستوى عالمي يصبح لديها القدرة على التأثير في السياسات الاقتصادية والتجارية للدول الأخرى. ويتجسد ذلك في مظاهر تغيرات في أسعار السلع الأساسية او اضطراب في إمداداتها مما يضع الدول المستهلكة في موقف ضعيف وبأن يجعلها أكثر عرضة للتأثيرات السياسية. وإن استخدام الموارد كأداة ضغط يتطلب فطنة استراتيجية وتقييماً دقيقاً لحجم المخاطر. فإستخدام الموارد الطبيعية كأدوات للضغط في السياسة الدولية ليس أمراً جديداً لكنه أصبح أحد العناصر بارزة الأهمية في الصراعات الجيوسياسية. سواء كان الأمر يتعلق بالتحكم في النفط أو بالهيمنة على المعادن النادرة. فقد أصبحت الدول التي تمتلك موارد استراتيجية هي التي تملك القدرة على توجيه السياسة الدولية لصالحها. فإن هذه الأدوات تظل محفوفة بالمخاطر، ويتطلب استخدامها توازناً دقيقاً ومرسوماً بين المصالح الاقتصادية والسياسية للدولة. فالسودان لديه القدرة في إستخدام "الصمغ العربي" كمورد والأدوات المختلفة في التعاطي مع المواقف الخارجية أو اي قرار يمس السيادة الوطنية. من خلال إدارة الموارد وتوجيهها بما تتماشى مع مصالحها وأهدافها الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية، وهي كفيلة بأن تضع السودان في موقف جيد من خلال موارده وموقعه الجغرافي بأن يكون شريك فاعل في الساحة الإقليمية والدولية.

3.4 نظرية القوة الناعمة والصلبة:

تعرف القوة لغة بأنها مقابل الضعف وهي القدرة التي تخول صاحبها بالقيام بأعمال شاقة. أما إصطلاحاً فيركز معظم الباحثين على تعريف القوة "power" بنوع من القدرة التي تتيح التأثير في سلوك الفاعلين الآخرين وفقاً للأهداف الخاصة بالجهة التي تمتلكها، او تتيح التحكم في سلوك الاخرين وفقاً لما تريده الجهة التي تمتلك هذه القوة. او التي تتيح لصاحبها التأثير في مجريات الأحداث الدولية. وبالنسبة

الى العلوم السياسية والعلاقات الدولية فإن مفهوم القوة ظل يحتل مكانة مركزية وعلى الرغم من استمرار النقاش حول تعريف القوة وماهيتها وموقعها في المدارس النظرية المتنوعة للعلاقات الدولية، الإ ان علم العلاقات الدولية ظل يتعامل مع مفهوم القوة الى حد بعيد على أنه مرتبط ارتباطاً مركزياً بالمدرسة الواقعية أكثر من غيرها من المدارس التي تمتلك موقفاً من مفهوم القوة (سميث، 2004م)

استناداً الى ما تمت الاشارة اليه سابقاً ارتبط تعريف القوة تاريخياً بالقدرة على خوض الحرب– القوة العسكرية– القهرية ولا يجب أن نهمل أيضاً مساهمة انتشار التكنلوجيا خاصة في مجال تطوير الأسلحة النووية وأساليب الحرب "اللاتماثلية" Asymmetric، في تحقيق توازن الى حد ما في قوة الأطراف على أرض المعركة، بغض النظر عن الاختلافات الحقيقية في ميزان القوة بينهما، فطبيعة القضايا المعاصرة المتغيرة والمعقدة جعلت من القوة العسكرية أقل قدرة على حل المشكلات المعاصرة، فإمتلاك جيش قوي لن يحل مشكلات قضايا "الفقر، مشاكل المناخ، التلوث البيئي، أو إنتشار الأوبئة". كما أن استخدام القوة العسكرية أصبح أمراً مكلفاً ومعقداً للغاية، مقارنة بالقرون الماضية. فضلاً عن أن الرفاهية في البلدان المتقدمة غالباً ما تدفع المجتمعات الى عدم تقبل وقوع عدد كبير من الخسائر البشرية في صفوفها الإ إذا كان حقها في الحياة أو البقاء في خطر وهو أمر من شأنه أن يشكل عاملاً منفراً من الحروب. وان مصادر القوة تتبدل وتتحول من زمن الى اخر تبعاً للمعطيات التي تكون سائدة، وأن تعريف العناصر المؤسسة للقوى الشاملة في أي حقبة يعد من المهمات الصعبة. و"القوة الشاملة" عادة هي كل ما تضمنه مجموعة من العناصر والقدرات المندمجة مع بعضها البعض مثل الثروة والموارد والقدرة على التأثير في قرارات الأخرين ومواقفهم (سميث، 2004م).

ويرى كينيث والتز Kenneth and Waltz أنه توجد خمسة معايير مختلفة لقياس قوة الدولة وتقييمها: عدد السكان والامتداد الجغرافي والموارد الطبيعية، ووضعها الاقتصادي وإستقرار النظام السياسي وقوتها العسكرية. وحيث يرى المؤرخ البريطاني باول كيندي Paul Kennedy، ان عوامل القوة في القرن العشرين تكمن في عدد السكان وحجم الموارد ومستوى التمدن، المستوى الصناعي، استهلاك الطاقة، وحجم الناتج الصناعي والقوة العسكرية. ويقول مايكل شيفر: "إذا ما نظرنا وراء العناصر الاساسية التقليدية التي تعرف القوة والتي تتضمن الثروة والقوة العسكرية والديموغرافيا، فسنجد أنه لا بد لهذه العناصر أن تواكب ايضاً وقائع العصر الحديث، وبالرغم من أن عدداً من عناصر القوة التقليدية تبقى ذات أهمية كبيرة دوماً، فإن واقع العالم الرقمي للقرن الحادي والعشرين أدخل معه بعداً جديداً للقوة ومن العناصر المعرفة لهذا البعد الجديد: القوة الناعمة ومستوى العولمة والابتكار. وأصبح اليوم بإمكاننا القول اننا نعيش في عالم مختلف، وان ذلك ينسحب ايضاً على مفهوم القوة التقليدي، إذ ان تصنيفات القوة قد اختلفت وأنواعها قد تعددت وتداخلت إستخداماتها و المعايير التي يتم الاستناد عليها لقياسها، فظهرت الحاجة الى ضرورة التمييز بين تصنيفات جديدة كقوة تقليدية وقوة غير تقليدية، أو قوة صلبة وقوة ناعمة وقوة ذكية وقوة نافذة. ومؤخراً برز مفهوم جديد ذو صلة بالقوة، وهو Sharp Power ما يمكن أن نسميه بالقوة النافذة وأصبح المفهوم متداولاً بعد استخدامه في تقرير صادر في العام 2017م عن (الوقف الوطني للديمقراطية) وهي وكالة أمريكية تعنى بالترويج للديمقراطية خارج الولايات المتحدة الامريكية(Christopher Walker & Jessica Ludwig, "The Meaning of Sharp Power: How Authoritarian States Project Influence." Foreign Affairs (16/11/2017), National Endowment for Democracy, International Forum for Democratic Studies, Sharp Power: Rising Authoritarian Influence (Washington, DC: 5/12/2017)). وظهر المفهوم على غلاف مجلة "The Economist" بعنوان "القوة النافذة المظهر الجديد للنفوذ الصيني" في أواخر 2017م ، ووظفه جوزيف ناي لاحقاً في مقالٍ له على مجلة Foreign Affairs، إذ عرف القوة النافذة بأنها الإستعمال المخادع للمعلومات لمآرب عدوانية.

(Joseph Nye, "How Sharp Power Threatens Soft Power: The Right and Wrong Ways to Respond to Authoritarian Influence," Foreign Affairs (24/1/2018)

وعلى الرغم من تعدد المفاهيم الجديدة حول القوة، الا ان الاهتمام الاكبر للباحثين ظل موجهاً نحو القوة الناعمة وبقي المفهوم تحديداً مثار اهتمام كبير لدى العديد من القوى الموجودة على الساحة الدولية بما فيها الدول الصاعدة حديثاً، وكذلك محل اهتمام ودراسة للعديد من

الفاعلين والمنشغلين بدراسة تلك الظواهر. ويعتبر جوزيف ناي أول من استخدم مصطلح القوة الناعمة علماً بانه صاغ لبنات هذا المصلح في كتابه "ملزمة بالقيادة" الذى اصدره في بداية التسعينات من القرن الماضي، ثم اعاد استخدامه كتابه "مفارقة القوة الامريكية" عام 2002م . وتوسع ناي فيما بعد في مفهوم القوة الناعمة فوضع كتاباً عام 2004م بعنوان "القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية"، ويعرف ناي القوة بصفة عامة بأنها" القدرة على التأثير في سلوك الأخرين للحصول على النتائج المرجوة". ويعرف ناي القوة الناعمة ب" القدرة على صياغة خيارات الاخرين (Charm or Attractiveness) ، بدلاً من القهر أو الاكراه أو الدفع القسري"، وقسم ناي القوة إلى ثلاثة أنماط هي: (القوة العسكرية، والقوة الاقتصادية، والقوة الناعمة) ويعتبر القوة الاقتصادية بأنها تدخل في إطار القوة الصلبة لأنها تدفع الأخر الى تحقيق ما يريد الأول عبر الإرغام من خلال فرض القوة. والقوة الناعمة لدى جوزيف ناي ليست عبارة عن تأثير فقط بيد ان التأثير قد يرتبط بالقوة الصلبة ايضاً عبر آليات ومقدرات الدولة المختلفة. فالقوة الناعمة تستخدم أسلوباً مختلفاً عن القوة الصلبة أو الخشنة مثلما لاحظ آدم سميث Adam Smith، أن الناس تقودهم يد خفية عندما يتخذون قراراتهم في سوق حرة، فإن قراراتنا في سوق الأفكار كثيراً ما تشكلها القوة الناعمة (ناي، 2007م). اذا يجب الاستفادة من القوة الناعمة وتوظيف الأدوات والعناصر الخاصة بها من خلال سياسة عامة أو استراتيجية حكومية، بحيث تراعي هذا الامر وتوليه عناية خاصة، وفي كثير من الاحيان قد لا تكون الاستراتيجية ملائمة أو قد تفشل في توظيف الأدوات والموارد الخاصة بالقوة الناعمة. فهي تحتاج الى وعي عميق بطريقة تشكلها وضرورة التفريق بين القوة ومصادرها وأدواتها، ويتطلب ذلك إدراكاً جيداً لطبيعة عملها وكيفية توظيفها ومدى فعاليتها وحدود تأثيرها وإن القوة الناعمة تحتاج إلى استثمار كبير ونفس طويل للوصول الى تحقيق أهدافها.

4– الصمغ العربي: مورد استراتيجي:

4.1 الخصائص الفريدة للصمغ العربي:

الصمغ العربي هو مادة طبيعية تُفرَز من سيقان وفروع أشجار تنتمي إلى نوع الأكاسيا (Acacia). ورغم تعدد أنواعه، فإن هناك النوعين الرئيسيين اللذين يُستخرج منهما الصمغ ذو القيمة الاقتصادية هما: السنط السنغالي(Acacia Senegal) ، الذي يُنتج صمغًا عالي الجودة، والسنط السيالي(Acacia seyal) ، الذي يُنتج صمغًا أقل جودة نسبيًا (Tarig، Maruod ، Manal، Ahmed M. ، و Moayad، 2014). لقد استُخدم الصمغ العربي على مدى قرون في الطب التقليدي وفي شتى مجالات الحياة اليومية لعلاج العديد من الأمراض. فقد استخدمه المصريون القدماء لتسكين الآلام ولصناعة المواد اللاصقة. أما في منطقة الشرق الأوسط، فقد اعتمده الأطباء العرب في معالجة طيف واسع من العلل والأمراض. وفي العصر الحديث، يُستعمل الصمغ العربي على نطاق واسع في صناعات الأدوية والأغذية، خاصة مجال تصنيع الأغذية، حيث يُضفي القوام والملمس المطلوبين على المنتجات الغذائية المعالجة. (Abdelkareem، 2018).

يشهد الصمغ العربي طلبًا عالميًا متزايدًا، ويُستخدم على نطاق واسع كمُستحلب هيدروغروي، ومادة مُثخِّنة، ومُثبِّت، مما يجعله عنصرًا أساسيًا في صناعة الأغذية. كما يُستفاد منه في قطاعات أخرى، منها صناعة النسيج، والفخار، والطباعة الحجرية (الليثوغرافيا)، فضلًا عن استخدامه في مستحضرات التجميل والمنتجات الدوائية (Tarig، Maruod ، Manal، Ahmed M. ، و Moayad، 2014). ويُعدّ السودان من الدول الرائدة عالميًا في إنتاج الصمغ العربي بحجم إنتاج بلغ حوالي 52 الف طن في عام 1967م من اصل 67 الف طن استخدمت عالمياً[i] (هشام العطيفي،2025م) تليه في ذلك عدد من الدول الإفريقية مثل تشاد ونيجيريا. وما يميز الصمغ العربي بأن له قابلية عالية للذوبان في الماء، مكوّنًا محاليل غروية تتصف بانخفاض درجة اللزوجة والالتصاق. وتتيح له هذه الخصائص استخدامه في العديد من المواد وكمُثبّت للنكهات في صناعات الأغذية ومستحضرات الأدوية على حدّ سواء (Abdelkareem، 2018). وقد عرّفت لجنة الخبراء المشتركة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة (Food Agriculture Organization) ومنظمة الصحة العالمية (World Health Organization) للمواد المضافة إلى الأغذية، (Abdelkareem، 2018).

4.2 السودان كمصدر رئيسي للصمغ العربي:

تنمو أشجار Acacia Senegal طبيعيًا بين دائرتي العرض 10 و14 درجة شمالًا، خاصة في المناطق الغربية من السودان مثل ولايتي شمال وجنوب كردفان، والولايات الثلاث لدارفور (جنوب وشمال وغرب دارفور)، إلى جانب وجودها في ولايتي النيل الأزرق والقضارف في الوسط والشرق، وذلك ضمن نطاق خطوط تساوي الأمطار عند مستوى 450 ملم. في المقابل، ينمو النوع الآخر في مناطق الطين السوداء المتشققة في السهول الوسطى، حيث يفوق معدل الأمطار السنوي 500 ملم (M. و Hanan، 2022) وكذلك يُعدّ الصمغ العربي من المكونات المهمة في الصادرات السودانية، حيث كان السودان يهيمن تاريخيًا على أكثر من 80٪ من الإنتاج والتجارة العالمية لهذا المنتج الفريد. بيد انها تراجعت إلى نحو 50٪، نتيجة دخول دول إفريقية أخرى مثل تشاد ونيجيريا إلى السوق. وتشير بيانات هيئة الصمغ العربي إلى أن حجم الصادرات بلغ نحو 30,000 طن في عام 2008، ثم ارتفع بنسبة 57٪ ليصل إلى 47,000 طن في 2009، ثم بنسبة 17٪ إلى 55,000 طن في 2010، قبل أن ينخفض بنسبة 39٪ إلى 39,000 طن في 2011. ورغم ذلك، فإن منتجي الصمغ العربي في السودان، الذين يعملون ضمن مجموعات صغيرة وبكفاءة إنتاجية محدودة، يواجهون تحديات تهدد حصتهم السوقية، خصوصًا مع تصاعد المنافسة العالمية. وقد تفاقمت هذه التحديات بفعل النزاعات المسلحة بين القوات النظامية والحركات المسلحة في مناطق الإنتاج مثل دارفور، والنيل الأزرق، وجنوب كردفان، مما أسهم في انخفاض معدلات الإنتاج (Tarig، Maruod ، Manal، Ahmed M. ، و Moayad، 2014).

ويعمل المنتجين الصغار في مناطق الزراعة المطرية التقليدية، والتي تمثل حوالي 20 بالمائة من سكان السودان، حيث يعمل في هذا القطاع أكثر من 5 ملايين نسمة، ويحتل حزامه مساحة تبلغ 500 ألف كيلومتر، وبلغت قيمة صادراته في 2022م، نحو 183 مليون دولار، ما وضعه ضمن قائمة أكبر 10 صادرات في البلاد (هشام العطيفي،2025م)[ii] ورغم ذلك، فإن عمليات التهريب المستمرة باتجاه دول الجوار كأفريقيا الوسطى وتشاد ومصر وجنوب السودان تزايدت بشكل ملحوظ منذ اندلا ع الحرب، حيث تسببت في إنخفاض العائد السنوي منه حيث أصبحت نسبة مساهمته لا تتعدى 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي (هشام العطيفي، 2025م).

4.3 سلسلة القيمة للصمغ العربي:

أولاً تبدأ سلسلة القيمة للصمغ العربي بتوفير مدخلات الانتاج وتليه عملية التجميع والتخزين ومن ثم التسويق محلياً ودولياً والتصنيع والبيع لعدد من الجهات الفاعلة وفق كل مرحلة من مراحل سلسلة القيمة (انتصار، عبدالوهاب، و مازن، 2024م) ومن أجل تحسين إنتاجية الصمغ العربي بدأت فكرة الجمعيات التعاونية في العام 2005م بالتضامن وتمويل الهيئة القومية للغابات بمشاركة السوق الاوروبية المشتركة لإنتاج وتسويق الصمغ العربي، ففي الاعوام 2010–2011م قامت هذه الشراكة بتمويل 100 جمعية تعاونية، حيث تمتاز بأنها تشكل غالبية المنتجين وهذا يساعد على عملية المراقبة والمحاسبة للأعضاء وكذلك استمراريتها في العمل وفقاً لقانون الجمعيات السوداني (انتصار، عبدالوهاب، و مازن، 2024م). وفي العام 1969م مُنحت شركة الصمغ العربي (Gum Arabic Corporation) إمتياز خاص من قِبل الحكومة السودانية إذ يخول لهذه الشركة شراء الصمغ العربي من التجار والمزارعين ومن ثم تسويقه عالمياً لتحقيق مزايا تنافسية وحماية المنتجين وكذلك الحفاظ على البيئة (انتصار، عبدالوهاب، و مازن، 2024م). في السابق كان يتم تصديره كمنتج خام ولكن خلال الاعوام 1990–2000م بدأت بعض شركات التصنيع في إنتاج البودرة الرزازية Spray Dried والبودرة الميكانيكية Mechanical Powder والحبيبات Kibbled (انتصار، عبدالوهاب، و مازن، 2024م). إذ تمثل اليابان أهم سوق دولي لصادر الصمغ العربي من السودان حيث يشكل نسبة 10% من جملة صادرات السودان من الصمغ العربي وتليه كل من نيجيريا ودول الخليج العربي والصين والهند وامريكا واوربا (انتصار، عبدالوهاب، و مازن، 2024م)

Figure 1, Gum Arabic Production in Sudan (Tons)

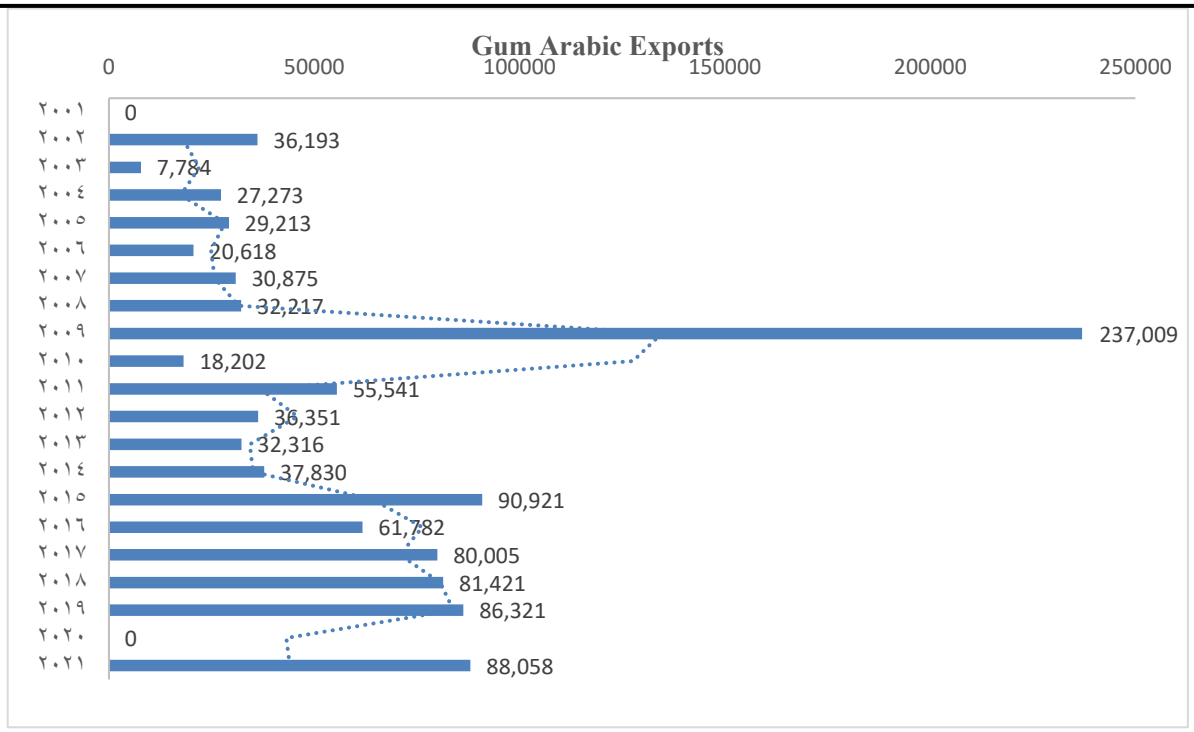

Source: Central Bank of Sudan Annual Reports

Figure 2, Gum Arabic Exports Value (in million Dollar)

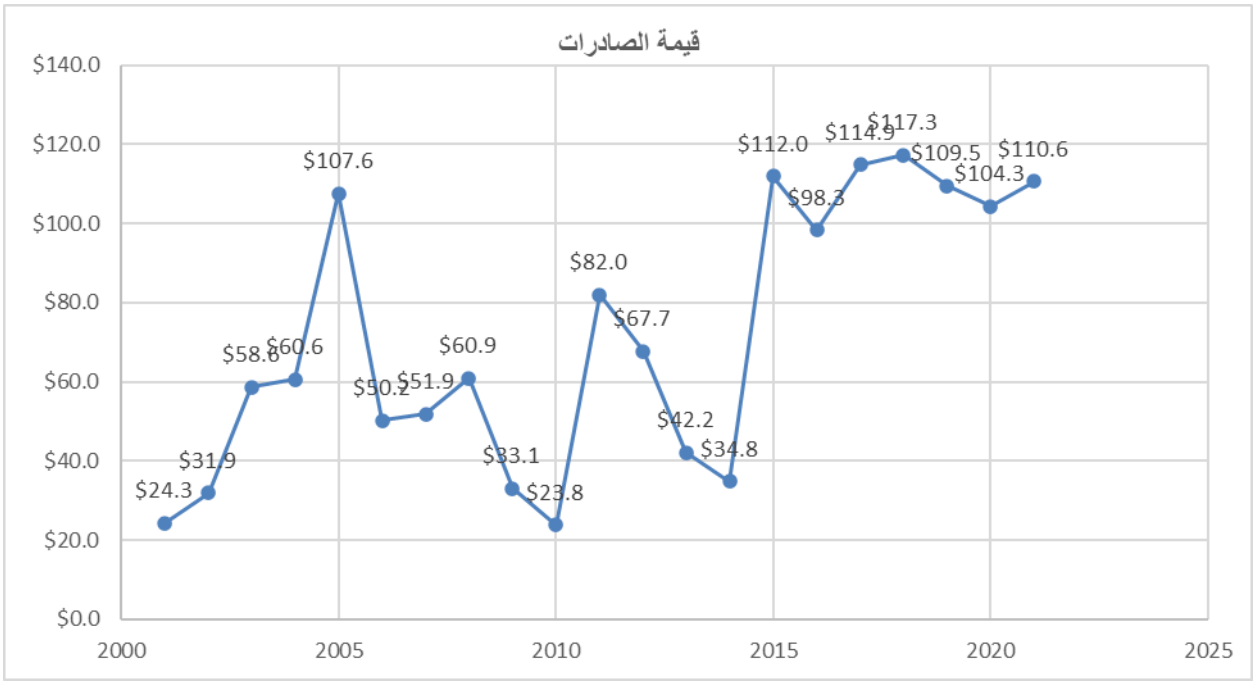

Source: Central Bank of Sudan Annual Reports

يبيّن الشكل رقم (2) تطور قيمة صادرات السودان من الصمغ العربي (بالمليون دولار) خلال الفترة من عام 2001 إلى العام 2021م. وتُظهر البيانات أن السنوات 2005، 2015، 2017، 2018، 2019، 2020 قد سجّلت أعلى قيم تصديرية، إذ تجاوزت خلالها الإيرادات حاجز 100 مليون دولار، حيث بلغت القيم على التوالي: (107.6، 112، 114.9، 117.3، 109.5، 104، 110.6 مليون دولار). وتُعد هذه السنوات من أبرز الفترات التي شهدت نمواً ملحوظاً في عائدات الصادرات. وعند مقارنة هذه القيم بحجم الإنتاج السنوي، يتضح أن السنوات المشار إليها

ارتبطت أيضاً بارتفاع معدلات الإنتاج. فعلى سبيل المثال، بلغ حجم الإنتاج في عام 2019م نحو 106.9 ألف طن، يليه عام 2016م بإنتاج قدره 87.6 ألف طن، في حين تجاوز الإنتاج في عام 2021م حاجز 70 ألف طن. وقد أسهم هذا الارتفاع في الإنتاج في تعزيز الصادرات، لا سيما في عام 2009م الذي شهد أعلى كمية صادر بلغت 237.09 ألف طن، كما هو موضح في الشكل رقم.(1) ويُعزى هذا التحسّن في الأداء التصديري إلى جملة من العوامل، من أبرزها: الاستقرار السياسي والاقتصادي النسبي الذي شهدته البلاد خلال تلك الفترات، بالإضافة إلى ملاءمة الظروف المناخية لاستقرار الموسم الزراعي، فضلاً عن انخفاض تكاليف الإنتاج في مناطق إنتاج الصمغ العربي، لا سيما ما يتعلق بعمليات الطق، والحصاد، والنقل، وغيرها من مراحل سلسلة القيمة. فقد كان تسويق الصمغ العربي يتم من خلال سلسلة سوقية معقدة ترتبط بتقلبات في أسعار العرض والطلب. وإن سياسة التسويق في السودان لم تكن مستقرة مما أدى إلى التدهور المستمر في إنتاج وتجارة هذا المنتج على المستوى الخارجي. وقد أدّت هذه السياسات إلى زيادة عمليات تهريب الصمغ العربي، وقطع الأشجار بشكل مفرط في حزام الصمغ، وتراجع الدخل، واستبدال أشجار الصمغ بمحاصيل أخرى مثل السمسم والفول السوداني والكركديه (Hagir , 2018). كذلك اعتماد سكان الريف على حطب الوقود الذي يتم استخراجه من غابات الصمغ العربي، كما غياب الحوكمة في قطاع الغابات كان لها الأثر الأكبر، هذا فضلا عن الجفاف والتصحر الذي اجتاح مناطق إنتاج الصمغ العربي

(Sarah, Manal, & Mofadel , (2016 ،Making Value Chains Work for Development)
2018)

Table 1, Estimated crude Gum Arabic Export quantities by country of origin, 1992-2004 (Tons)

country	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
Sudan	18491	14024	23536	19375	18045	18416	26043	19888	21793	26050	29538	34975	28798
Chad	2451	3695	4667	6842	7397	8529	12988	11124	13425	12896	10961	9670	12043
Nigeria	9014	7921	11352	12160	15969	12193	9909	11399	10497	12299	9174	9532	15282
Cameron	573	842	1031	161	650	249	414	927	1561	757	1172	285	631
Mali	32	77	249	297	228	502	392	297	136	327	227	783	483
Senegal	261	460	399	833	369	583	96	189	80	121	159	159	176
Ethiopia	60	69	263	129	80	707	65	233	224	215	155	87	202
Eritrea	0	0	0	262	493	712	350	561	780	517	292	305	50
Tanzania	917	522	912	709	623	1398	641	724	933	654	533	995	1140
Kenya	133	184	284	210	138	19	47	38	142	4	26	13	46
Mauritania	48	55	170	258	256	193	18	2	124	94	0	0	348
Somalia	56	5	171	80	74	44	74	91	35	20	6	3	72

Source: (UNCTAD, 2018)

Table 2, Estimated crude Gum Arabic Export quantities by country of origin, 2005-2016 (Tons)

country	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
Sudan	36046	19330	40103	37230	38689	53116	49481	50206	63995	63809	64589	72872
Chad	14188	17810	11859	16220	9416	9518	10388	16067	14831	10800	15793	13682

Nigeria	19075	21052	17504	15447	14639	13643	12947	11704	16388	12222	5854	7830
Cameron	700	502	310	151	520	510	1297	618	2117	4411	2625	2986
Mali	298	703	437	584	702	297	259	647	402	581	2364	5760
Senegal	266	437	592	480	1211	293	1303	1441	416	961	1890	3466
Ethiopia	131	42	221	873	645	901	469	118	579	560	582	265
Eritrea	495	38	688	416	350	51	122	199	208	95	661	639
Tanzania	602	370	465	542	145	305	409	161	870	347	494	173
Kenya	80	50	104	117	70	10	29	124	371	123	176	259
Mauritania	146	147	154	242	55	22	174	21	63	132	120	147
Somalia	713	69	488	513	50	66	41	255	152	178	107	1

Source: (UNCTAD, 2018)

Figure 3, Estimated crude Gum Arabic Export quantities by country of origin, 2005-2016 (Tons)

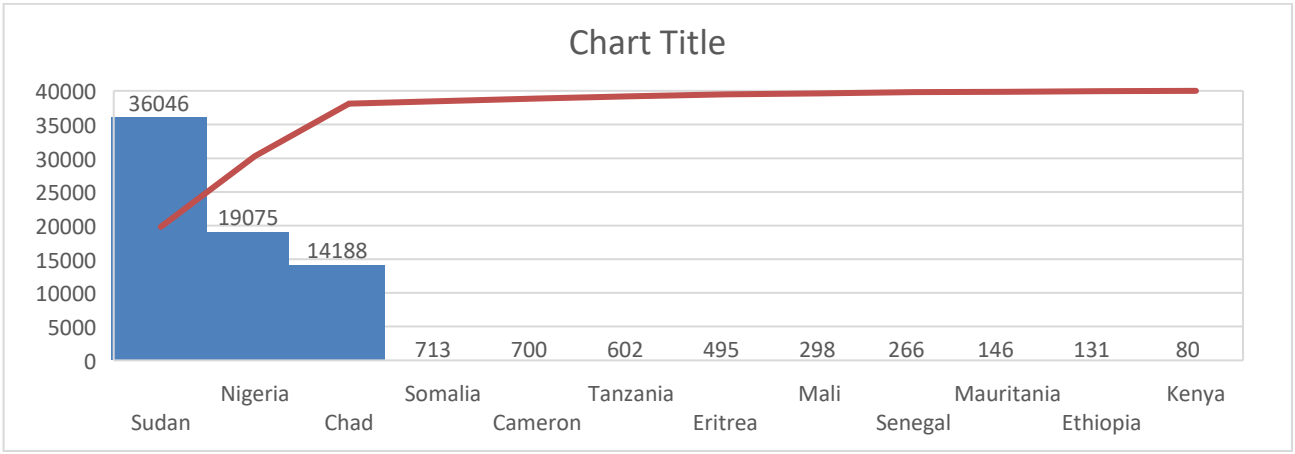

(UNCTAD, 2018)

الجدولان رقم (1) و(2) والشكل رقم (3) يبينان حجم الصادرات (بالطن) للدول المنتجة للصمغ العربي في افريقيا، ومن خلال استعراض البيانات يتضح جلياً بأن صادرات السودان من الصمغ العربي تجاوزت حاجز 20 الف طن للأعوام المختلفة بداية من العام 2000م متفوقاً على جميع دول افريقيا المنتجة للصمغ العربي. وبذلك تظهر الميزة النسبية للسودان في إنتاج وتصدير الصمغ العربي بالاضافة إلى التنافسية التي تمتاز بها دولة السودان بأنواعه المختلفة (صمغ الطلح، الهشاب، اللبان). وكذلك في الأعوام من 2005 إلى 2016م يُلاحظ أن صادرات الصمغ العربي تجاوزت 50 الف طن متفوقاً على كل الدول المنتجة والمصدرة للصمغ العربي، ويعزى ذلك لإتساع المساحات الغابية المزروعة في السودان.

Table 3, crude Gum Arabic import by regions 1992-2004 (Tons)

Region	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
Europe	23512	20879	28385	23077	23757	27259	32107	27735	31303	33909	35484	37504	37318
Asia & the Pacific	5934	5048	7952	13014	14529	11097	10052	11655	9773	11999	9167	10679	14354

North America	2642	2029	6851	5364	6447	6079	8949	6344	6835	7783	7445	8268	7699
Middle East and North Africa	56	118	104	85	77	39	115	286	273	297	227	201	193
Latin America and the Caribbean	104	54	169	143	268	211	99	156	174	163	185	241	114

Source: (UNCTAD, 2018)

Table 4, crude Gum Arabic import by regions 1992-2004 (Tons)

Region	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
Europe	42723	29071	44905	46119	35188	48683	45772	50308	55804	47315	55204	51318
Asia & the Pacific	16459	20018	17515	18465	21884	20622	24535	22257	33832	34340	31178	50852
North America	12999	11524	9772	8093	11312	9832	8579	9381	11830	12784	9041	10332
Middle East and North Africa	915	183	705	778	289	323	288	354	505	1076	669	652
Latin America and the Caribbean	135	82	158	110	83	140	138	182	347	228	85	220

Source: (UNCTAD, 2018)

Figure 4, Gum Arabic Import by Region 1992-2016 (Tons)

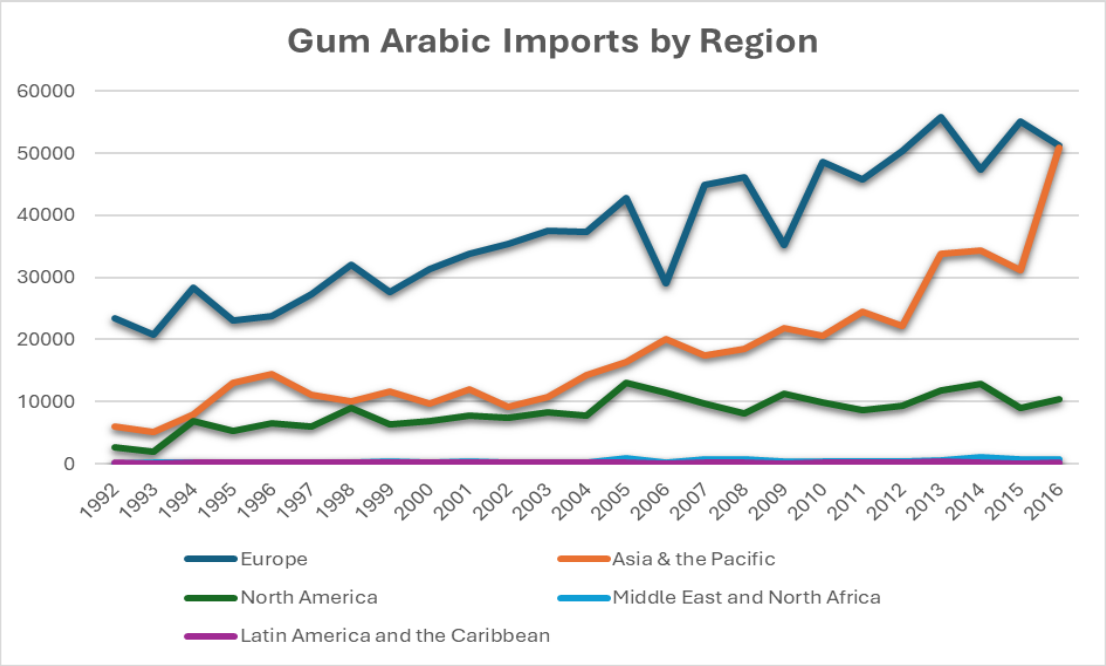

Source: (UNCTAD, 2018)

يلاحظ من الجدولين رقم (3) و(4) ان دول اوروبا مجتمعة من أكثر الدول استيرادا للصمغ العربي الخام بنسبة تتجاوز 60% من جملة الايرادات الكلية خاصة دولتي فرنسا والهند يستوردان نحو 75% من إجمالي الواردات العالمية من الصمغ العربي. كذلك يلاحظ أن كل من قارة اسيا والمحيط الهادي شهدا ارتفاعا في معدل استيراد الصمغ العربي خاصة في الاعوام 2010-2016م إذ ارتفعت كمية الواردات من 2062 طن الى 50582 طن وهي نسبة كبيرة مقارنة بدول شمال افريقيا والشرق الاوسط وكذلك امريكا اللاتينية والكاريبي حيث تعتبر الاقل استيرادا من بين الاقاليم المختلفة.

4.4 شهادات المنشأ وإمكانية إعادة تموضع السودان:

إن الحصول على شهادات المنشأ يمكن ان يساعد في إنتاج الصمغ العربي المتدهور في السودان وفتح فرص جديدة في الخارج، حيث إنها تقوم بتقييم الجوانب المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية، والإدارة البيئية الآمنة لتجارة المنتجات الطبيعية، وفقًا لمعايير الجودة الدولية المحددة (Hagir، 2018). إن هذا التقييم يشمل خطط الإدارة، والرصد والتصنيف، وأنشطة الحصاد البيئي، والحفاظ على التنوع البيولوجي، والحفاظ على جودة التربة ومصادر المياه، وتنظيم استخدام المواد الكيميائية، والإدارة المتكاملة للآفات، وحقوق الملكية، والعوائد العادلة والمنافع، وبيئات العمل الآمنة، والأثر على المجتمعات المحلية، والجدوى الاقتصادية. ويقدم "دليل شهادة الغابات" (1995) المبادئ الأساسية لمنح الشهادات لمنتجات الغابات، في حين تتولى ثلاث منظمات دولية تنفيذ تقييم المنتجات الحرجية غير الخشبية (Non-Timber Forest Products)، وهذه المنظمات تشمل: مجلس الإشراف على الغابات (Forest Stewardship Council) والاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية(International Federation of Organic Agriculture Movement) ، ومنظمة التجارة العادلة Fair Trade) Labelling Organization). (Hagir ، 2018). وتكتسب أهميتها بما تملكه من المعايير العامة التخصصية، وتؤدي دورًا تنسيقيًا للمنظمات العاملة في قطاعها، كما أنها تعتمد أو تنسق مع هيئات منح الشهادات التي تقوم فعليًا بتقييم سلسلة المنتجات (Hagir، 2018). وقد اعتُبر تطبيق نظام الشهادة على الصمغ العربي أمرًا مهماً، نظرًا لأن صغار منتجي هذا المنتجين للصمغ العربي أصبحوا يعانون من الفقر، وتعرضت أراضيهم لتدهور بيئي مستمر. ويُفترض أن غياب الشهادة يعد أحد العوامل الحاسمة التي تسبب تقلبات وعدم استدامة العرض والأسعار المحلية والدولية للصمغ العربي في السودان (Hagir، 2018).

خريطة 1، توضح حزام الصمغ العربي في السودان

المصدر: science direct.com

5. العقوبات الاقتصادية:

يعرف (حامد، 2018م) العقوبات الاقتصادية بأنها: "آلية سياسية تستخدم للقسر والإكراه في السياسة الخارجية للدولة التي تنتهك العلاقات الاقتصادية الطبيعية مع دول أخرى، وذلك من أجل حمل الدولة المستهدفة على تغيير سلوكها المسبب للعقاب الدولي". وهناك عقوبات اقتصادية وعقوبات مالية، فتتمثل الاولى في تقييد التجارة مثل الصادرات والواردات والتعريفة الجمركية وتجارة الجملة. أما العقوبات

المالية تتمثل في تجميد الأصول الخارجية للدول وحرمانها من الإستثمار خارجياً وداخلياً– عن طريق حرمان المستثمر الأجنبي من الاستثمار في دول بعينها– كما تشمل المؤسسات المالية مثل البنوك والصرافات المالية والتي تتعلق بالتمويل والقروض الدولية (Fabre، 2018).

فرضت العقوبات الاقتصادية على كثير من دول العالم في كل من اسيا وامريكا الشمالية وافريقيا. وقد فرضت هذه العقوبات لعدة اسباب منها ما يتعلق بمنع التعدي على حقوق الانسان المتعلقة بالابادة الجماعية التي تتعرض لها الاقليات في بعض البلدان ومنها ما يتعلق بالبرامج النووية مثل تخصيب اليورانيوم لدواعي ونوايا تحمل طابع عدائي ضد بعض الدول مثل برنامج كوريا الشمالية النووي وبرنامج ايران النووي وغيرها من الدول التي تحمل عداء للولايات المتحدة الامريكية(Fabre, 2018) أو تفرض على الانظمة التي تتعارض سياساتها الخارجية مع الولايات المتحدة الامريكية ومن أمثلة ذلك العقوبات التي فرضت على نظام بشار الاسد في سوريا وعلى حلفاءه المحليين وذلك عن طريق حرمان سوريا من التجارة مع بعض الدول وتجميد اصولها الخارجية وحرمانها من استيراد البترول من بعض الدول، كما فرضت الولايات المتحدة على نظام الرئيس السابق عمر حسن احمد البشير على إثر محاولة حكومته إغتيال الرئيس المصري السابق حسني مبارك في إثيوبيا ومنها جمدت أصول السودان الخارجية مما أدى إلى تعطل التنمية في السودان. كما فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي عدد من العقوبات الاقتصادية على روسيا على اثر حربها ضد اوكرانيا مما ادى إلى تجميد الاصول الخارجية لروسيا ومنعها من تجارة السلاح مع الدول التي تمثل حلفاً مع الولايات المتحدة الامريكية (Fabre، 2018). إذاً مما سبق يتضح جلياً بأن العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة الامريكية على بعض البلدان حول العالم تمثل القوة الصلبة والعصاء الذي تستخدمه ضد اعدائها حول العالم وذلك من أجل انصياع تلك الدول لسياسات الولايات المتحدة الامريكية وهو الهدف الاسمى للولايات المتحدة لتمرير اجندتها الخارجية.

5.1 الأثر الاقتصادي للعقوبات الاقتصادية على السودان:

عادة تفرض الولايات المتحدة الامريكية العقوبات الاقتصادية على بعض دول العالم التي قد تشكل تهديداً على أمنها القومي أو تتعارض سياساتها الخارجية معها. والسودان ليس بمعزل عن تلك الدول الدول التي تعرضت للعقوبات الاقتصادية على مستويين، فالأول كان في العام 1988م عندما تأخرت السودان عن سداد ديونها الخارجية، وعقوبات أخرى اثر انقلاب السودان في العام 1990م وتلاه عقوبات عام 1993م عندما وضع اسم السودان ضمن قائمة الدول الراعية للارهاب، إذ تمثلت تلك العقوبات في حرمان السودان من القروض الخارجية والمعونات الدولية، كما حرمت الشركات السودانية والافراد السودانيين من الاعتمادات الضريبية، وكذلك حرمان الدول المدرجة في قائمة الارهاب من الاعفاءات الجمركية التي تمنحها الولايات المتحدة للسلع والمنتجات الواردة للولايات المتحدة الامريكية (عيدروس، 2006م). من الاثار السلبية للحظر الاقتصادي تمثلت في حرمان السودان تصدير البترول للولايات المتحدة، وتجميد اصول السودان الخارجية وهذا ما اثر سلباً على وضع الاستثمار في السودان فاصبحت السودان دولة غير جاذبة بعد كانت الدولة رقم 2 في افريقيا من حيث البيئة الاستثمارية، وسرعان ما تدهورت العملة السودانية مقابل الدولار الامريكي فبعد ان كانت تساوي 2 جنيها سودانيا لكل دولار امريكي تجاوزت الان حاجز 500 جنيه لكل دولار. هذا بالاضافة إلى إنخفاض النمو الاقتصادي من 7% إلى أقل من 0.3% في بعض الأحيان. هذا فضلاً عن إرتفاع نسبة الفقر لأكثر من 40% تفاقم مع زيادة الديون الخارجية لأكثر من 60 مليار دولار (عيدروس، 2006م).

كذلك الاثر الاقتصادي شمل القطاع المصرفي والمالي والذي على إثره اصبحت البنوك والمؤسسات المالية السودانية تتعامل بطريقة غير مباشرة مع العالم المصرفي الخارجي مما عرض بعضها للغرامات المالية وعمل على رفع تكاليف المعاملات المالية وهذا أدى إلى إفلاس بعض البنوك السودانية ودمج بعضها في بعض، هذا فضلا عن خروج بعض البنوك الاجنبية من السودان مثل بنك سيتي الأمريكي. حيث قدرت جملة الخسائر المصرفية بين الأعوام 1997–2013م بحوالي 45 مليار دولار أمريكي. أما الاثر على التعليم فتوقفت المنح الدراسية الامريكية للسودان كما توقفت الاتفاقيات بين الجامعات السودانية والامريكية.

5.2 الاستثناءات في العقوبات:

في العام 1974م اعتمد مجلس الغذاء والعقاقير الامريكي الصمغ العربي كمادة تدخل في معظم الصناعات واعتبرته خالياً من العناصر المسببة للسمية (انتصار، عبدالوهاب، و مازن، 2024م) وللأهمية الكبيرة التي يُمثلها الصمغ العربي للأسواق العالمية، فقد عُفي من العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على السودان في 1997 نسبة لخلافات سياسية بين النظام الامريكي مع نظام الرئيس المعزول عمر البشير، وحيث سمحت بتصديره بتسهيلات كبيرة، خاصة وأنه يدخل في أكثر من 180 صناعة عالمية (هشام العطيفي، 2025م).

5.3 الدبلوماسية الاقتصادية

تعرف الدبلوماسية الاقتصادية في أنها استخدام الأدوات الاقتصادية كوسيلة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة، حيث لم تعد الدبلوماسية تقتصر على العلاقات السياسية لوحدها، بل أصبحت تشمل التجارة، الاستثمار، المساعدات، وحتى العقوبات الاقتصادية (بوغانم، 2022م) فقد ظهرت الدبلوماسية الاقتصادية كمفهوم منذ أزمة الكساد الكبير في الولايات المتحدة، واكتسبت دوراً أوسع تدريجياً بعد الحرب العالمية الثانية حتى وصلت إلى وضعها الحالي كمظلة للدبلوماسيات المتعلقة بالجانب الاقتصادي التي تمارسها مختلف الأطراف الدبلوماسية الرسمية وغير الرسمية، وتعرف كذلك الدبلوماسية الاقتصادية بأنها: "إجمالي الأنشطة الاقتصادية الخارجية للحكومة وقطاع الأعمال للبلد".(الموسوعة السياسية، 2024). كذلك وفقا لمجلة المنارة، فإن للدبلوماسية الاقتصادية عدة أوجه تختلف باختلاف الدول والغايات التي تسعى لتحقيقها وتختلف باختلاف الفواعل التي تمارسها وعند أي المستويات، لكن بشكل عام أن ما تفرضه الممارسة العملية في الواقع تظهر أن الدبلوماسية الاقتصلدية تأخذ أحد الشكلين: ماهو مشتق من الجانب الترهيبي في الاقتصاد مثل العقوبات الاقتصادية، والحظر الاقتصادي، المقاطعة الاقتصادية أو المطالبة بالديون. والآخر مشتق من الجانب الترغيبي في الاقتصاد مثل: (شطب أو إعادة جدولة الديون، التكامل الاقتصادي والمساعدات الاقتصادية) بذلك هي تُعد وسيلة لتعزيز التعاون أو ممارسة الضغط الإقتصادي لتحقيق مواقف سياسية معينة للحكومات(السيابية، 2020). كما تُستخدم لتعزيز صورة الدولة عالميًا، وتُعد جزءًا من القوة الناعمة، لكنها قد تتحول إلى أداة ضغط ضمن القوة الصلبة حسب السياق الذي يتم فيه. ومن أقوى ردودد الأفعال تجاه بعض السياسات التي تنتهجها الدبلوماسية الاقتصادية خاصة ما يمارس من ضغوطات على الدول المعاقبة إقتصاديا ما يعرف بالضغط العكسي.

الضغط العكسي (Reverse Pressure) هو مفهوم يُستخدم غالبًا في سياق تحليل العلاقات الدولية والدبلوماسية الاقتصادية، ويشير إلى الآثار غير المقصودة أو المرتدة للعقوبات الإقتصادية أي أن الاجراءات الضاغطة التي تتخذها دولة ضد اخرى قد ينتج عنها ردود أفعال معاكسة بسبب المقاومة التي تواجهها الدولة عندما تستخدم أدوات الضغط الاقتصادي. وقد عرف الباحث إدوارد دريزنر الضغط العكسي بأنه (رد فعل من الدولة المستهدفة بالعقوبات، يهدف إلى نقل تكلفة العقوبات إلى الجهة الفارضة لها، من خلال أدوات اقتصادية دبلوماسية أو رمزية) (الأشعل، 2012م) وقد يؤدي الضغط الاقتصادي إلى نتائج عكسية، مثل تعزيز التحالفات بين الدول المستهدفة أو تطوير بدائل اقتصادية محلية، حيث يرتبط هذا المفهوم بما يُعرف بـ"الارتداد الاستراتيجي"، حيث تتحول أدوات الضغط إلى عبء على الدولة التي تستخدمها، سواء اقتصاديًا أو سياسيًا. وتتمثل أهم آليات الضغط العكسي في أنها تستهدف الشركات والمصالح التجارية للدولة الضاغطة عن طريق قيام الدولة المتأثرة بالعقوبات بتقليل تعاملاتها التجارية مع الدول الفارضة أو إعطاء الأفضلية لمنافسي تلك الدولة. أو التحالف مع قوى دولية منافسة لتقوية وتكوين تحالفات اقتصادية أو سياسية مع قوى دولية لا تخضع لنفوذ الدولة الضاغطة لتوية موقفها التفاوضي أو ربما التأثير في الرأي العام داخل الدولة الضاغطة من خلال الحملات الإعلامية أو شبكات الضغط الدبلوماسي لتشكيل رأي عام مؤثر داخل تلك الدولة للضغط على حكومته.

ومن خلال توظيف تلك الآليات يمكن للدول المضغوطة أن تقوض فعالية العقوبات، أو تزيد من التكلفة السياسية على الحكومات التى تواجه انتقادات داخلية من الرأي العام المتأثر إنسانيا بالعقوبات مما قد تدفع الدول الضاعطة إلى إعادة تقييم العقوبات أو تعديلها خاصة إذا أوجدت العقوبات فرصة للتحالف بين الخصوم (سعد، 2016م). ومن أبرز النماذج التطبيقية للضغط العكسي:

- الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين: وذلك عندما فرضت أمريكا تعريفات جمركية على السلع الصينية، كان رد الصين بالمثل مما أثر سلبا على المزارعين الامريكيين الذين فقدوا سوقا ضخمة مما شكل ضغوطات على صناع القرار في واشنطن وهذا النموذج أبرز أشكال الضغط العكسي من حيث التطبيق (سعد، 2016م)

وهذا يوضح لنا الأدوار الجوهرية والفاعلة التي تلعبها اللوبيات والشركات المتعددة الجنسيات في التأثير على الحكومات في عملية صنع وتوجيه القرار السياسي، وليست الشركات المستفيدة من الصمغ العربي استثناءاً، ويتضح ذلك من خلال عدة آليات تم توثيقها في الأدبيات العلمية من أبرزها:

- الضغط عبر اللوبيات التجارية: حيث تستخدم الشركات المستفيدة من الصمغ العربي جماعات ضغط للتأثير على السياسات التجارية والزراعية في الدول المنتجة للصمغ العربي.
- التأثير على تسعير الصمغ العربي في السوق العالمي: حيث تتحكم الشركات في سلاسل القيمة الدولية للصمغ مما يعزز قدرتها على الضغط على الحكومات من خلال التعاقد طويل الأمد (Gum Arabic: A Strategic Resource for Africa. food and Agriculture Organization of the United Nation, 2018) تمويل برامج تنموية مشروطة: حيث نجد بعض الشركات تمول مبادرات تنموية في مناطق انتاج الصمغ العربي مما يمنحهها تأثيرا غير مباشر على أولويات الحكومات المحلية (Making Value Chains Work for Development, 2016)

ونخلص مما تقدم أن العقوبات الاقتصادية كأحد أقوى الأدوات الدبلوماسية من الأدوات الشائعة في السياسة الدولية، إلا أنه وكما اسلفنا أن الدول المستهدفة قد تمتلك أوراقا استراتيجية تستخدم كوسائل ضغط مضادة، ويعد الصمغ العربي أحد هذه الأدوات الفاعلة في الحالة السودانية، نظرا لمكانته الحيوية في عدد من الصناعات العالمية واعتماد كبرى الشركات الدولية عليه، واستفراد السودان بنسبة انتاجية تفوق ال 85%. في هذا السياق يمكن للصمغ العربي أن يشكل ورقة ضغط دبلوماسية اقتصادية من أجل رفع او تخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة على السودان، بيد أن السودان كأكبر دولة منتجة للصمغ العربي تواجه العديد من التحديات السياسية الداخلية والخارجية التي تحد من فعالية وتضعف قوة استخدام الصمغ العربي كورقة استراتيجية ضاغطة، وفيما يلي نورد أبرز التحديات السياسية الرئيسية الداخلية والخارجية على النحو التالي:

- ضعف الإستقرار السياسي حيث تواجه السودان عدم استقرار سياسي مزمن نتيجة لتقلبات الحكم العسكري والمدني والانقلابات المتكررة، هذه الإضطرابات تجعل من الصعب بناء سياسة خارجية موحدة أو استراتيجية اقتصادية تستثمر الصمغ العربي كورقة ضغط رابحة.
- غياب الإرادة السياسية الاستراتيجية الواضحة وينضح ذلك في غياب خطة وطنية استراتيجية توظف الصمغ العربي كأداة ضغط للتفاوض الدولي الدولي بشأن العقوبات، حيث تعاني النخب الحاكمة من تشتت في الأولويات مما يجعل السياسات الاقتصادية غير فاعلة (محجوب، 2020م).
- تضارب المصالح وغياب التنسيق المؤسسي حيث يلاحظ تتداخل المصالح بين الجهات الحكومية والجهات غير الرسمية– الحركات المسلحة والمليشيات وغيرها– مما يعرقل إدارة القطاع بفاعلية كما أن تعدد الهيئات المسؤولة (وزارة التجارة، هيئة الصادرات، بنك السودان، ألخ...) دون تنسيق فعال يضعف اتخاذ القرار الاستراتيجي (عثمان و عثمان، 2021م).
- ضعف الدبلوماسية وضعف اللوبي السوداني في الخارج مما نتج عنه قوة الضغط الخارجي ومصالح الدول الفارضة للعقوبات حيث تمتلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي مصالح استراتيجية في المنطقة، ولا تستجيب بسهولة لمحاولات التأثير الاقتصادي الرمزي ما لم تكن هنالك ضغوط ممنهجة ومدروسة. كما أن شركات غربية مثل (كوليت وكارقيل) تعتمد على الصمغ العربي السوداني لكن دون أن تملك السودان أدوات ضغط رسمية عليها (Johnson & Carter, 2020).

ونخلص من كل ذلك إلى أن السودان تمتلك الصمغ العربي كأقوى أداة دبلوماسية اقتصادية لكن لضمان فاعلية ونجاحه كورقة ضاغطة لتحقيق الضغط العكسي من خلاله وضمان فرض سيطرته واخذ موضعه الصحيح كأكبر دولة منتجة للصمغ العربي عليه العمل بجد وجهد بمعالجة تحدياته السياسية والاقتصادية داخليا مما سينعكس بالضرورة على معالجة سياساته الخارجية وبالتالي على تفعيل الاستراتيجات الاقتصادية كأدوات لخلق بيئة تفاوضية متكافئة يمكن من خلاله للسودان تحقيقي أهدافه في المجتمع الدولي والعالمي.

الخاتمة والنتائج والتوصيات:

يمثّل الصمغ العربي موردًا استراتيجيًا بالغ الأهمية للاقتصاد السوداني، ليس فقط لكونه من أبرز السلع التصديرية التي تدرّ عملةً صعبة– سلعة نقدية– وتُسهم في الناتج الزراعي القومي، بل أيضًا لما يتمتع به من استخدامات صناعية متعددة تجعله مكوّنًا لا غنى عنه في قطاعات غذائية وصيدلانية وتجارية حيوية على المستوى الدولي. ويستمد السودان مكانته العالمية في هذا المجال من كونه المنتج الأكبر للصمغ العربي، حيث يغطي ما يزيد عن 80 بالمائة من الإنتاج العالمي. ورغم هذه الأهمية، لا يزال هذا المورد يُدار وفق نمط تقليدي يقتصر على تصديره كمادة خام (أولية) دون توظيف فعلي لقيمته الجيوسياسية، خاصة في ظل العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على السودان منذ تسعينيات القرن الماضي. من هذا المنطلق، سعت هذه الورقة إلى مقاربة الصمغ العربي كأداة تفاوضية محتملة يمكن استثمارها في كسر العزلة الدولية للسودان، من خلال دمج البعد الاقتصادي بالبعد الدبلوماسي.

وحيث انطلقت الورقة من تساؤلات جوهرية حول موقع السودان في منظومة الاقتصاد العالمي للصمغ العربي، وإمكانية استخدامه كورقة ضغط في العلاقات الدولية، مع تحليل تجارب دولية مماثلة. وقد خلصت إلى أن اعتماد الأسواق الغربية، لا سيّما الأمريكية، على الصمغ العربي، يُوفّر فرصة استراتيجية للسودان لإعادة التموقع إقليميًا ودوليًا، شريطة توفر رؤية وطنية متكاملة تُسخّر الموارد الطبيعية في إطار سياسة خارجية فاعلة ومتناغمة. وتُسهم هذه الورقة في سد فجوة بحثية واضحة في الأدبيات الاقتصادية والسياسية، حيث تقدم طرحًا جديدًا يربط بين الدبلوماسية الاقتصادية والموارد الاستراتيجية، وتوصيات عملية لصنّاع القرار من أجل تبني سياسات أكثر وعيًا بقيمة الصمغ العربي كأداة تفاوضية ذات أبعاد سياسية واقتصادية. وبناءً على ما تقدم توصلت الورقة إلى النتائج التالية:

1- هناك غياب وضعف للرؤية الاستراتيجية في السودان تجاه استخدام الصمغ العربي بما يخدم المصالح الجيوسياسية والاقتصادية.
2- للعقوبات الاقتصادية المفروضة على السودان أثر بليغ على مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل ارتفاع معدلات التضخم وعجز دائم في الموازنة العامة للدولة وارتفاع معدلات البطالة وارتفاع معدلات الفقر، بالاضافة الى تدهور البنى التحتية، كما إمتد الاثر ليشمل القطاع التعليمي والصحي.
3- الصمغ العربي من الموارد الاستراتيجية ذات الاهمية للسودان لمساهمته في الناتج الزراعي ومن السلع التي توفر قدر من النقد الأجنبي. بالاضافة إلى مساهمة السودان بنسبة تتجاوز حاجز 80% من إجمالي إنتاج الصمغ العربي في العالم.
4- يدخل الصمغ العربي في العديد من الصناعات الغذائية والدوائية كما يدخل في صناعة مستحضرات التجميل.
5- تسعى جل دول العالم لتعزيز مكانتها الاقتصادية والاستراتيجية باستخدام ما تملكه من موارد اقتصادية.
6- ان منتج الصمغ العربي في السودان يجابه بعدة تحديات من بينها التهريب لدول الجوار، وعدم الاستقرار السياسي خاصة في مناطق انتاجه، وكذلك التقلبات السعرية المتعلقة بزيادة تكاليف النقل والترحيل والتخزين.
7- انخفاض العائد السنوي للصمغ العربي في الموازنة العامة–بنسبة لاتتجاوز 3.4% في الناتج المحلي الإجمالي– نتيجة للحرب في البلاد منذ 15 ابريل. والتدهور البيئي المصاحب لذلك.
8- سجل صادر السودان أعلى قيمة له تجاوزت 100 مليون دولار بين الاعوام 2005–2020م بنتاجية تجاوزت 70 الف طن.

التوصيات:

1. بدء مفاوضات دبلوماسية مع الولايات المتحدة الامريكية لرفع العقوبات تقوم على تحقيق المصالح السياسية وفق ما تملكه السودان من مورد اقتصادي نقدي مهم للعالم أجمع.
2. العمل على زراعة مزيد من الشتول سنوياً لزيادة الإنتاج والانتاجية وذلك للمحافظة على مكانة السودان كأكبر دولة منتجة للصمغ العربي في العالم، في ظل التنافس بينه وبين كل من تشاد ونيجيريا.
3. حوكمة إنتاج الصمغ العربي والشركات العاملة فيه وخلق بورصة في السودان وفق المعايير العالمية.
4. الحد من تصدير الصمغ العربي كمنتج خام–أولي– لضمان تعظيم القيمة المضافة من خلال عمليات الحصاد، والتخزين، والتنقية، والتجفيف، والطحن والتغليف تمهيداً لتسويقه عالمياً كمادة مصنعة. ويتم دعم هذا التوجه من خلال:
   أ. إنشاء وحدات صناعية تحويلية في مناطق الإنتاج في كل من كردفان، ودارفور والقضارف، والدمازين.
   ب. تحفيذ الاستثمار في تقنيات التصنيع والمعالجة، والصناعات التحويلية.
   ت. تبني سياسات تجارة محفذة للتصدير وداعمة للتصنيع المحلي وذلك بما يسهم في تعزيز عائدات الصادرات وخلق فرص العمل وزيادة تنافسية السودان في السوق العالمية للصمغ العربي.
5. رسم سياسات اقتصادية تعزز من مكانة السودان الاقليمية والدولية من خلال ما يملك من مقومات اقتصادية وجيوسياسية.
6. ينبغي على السودان ان تستخدم الميزة النسبية في إنتاج الصمغ العربي كأداة سياسية دبلوماسية فعالة لتحقيق مكاسب سياسية واستراتيجية تخدم رفاهية شعبها وامنهم القومي.
7. يجب على الجهات المسؤولة في السودان ان تحارب كافة انواع التهريب للصمغ العربي وذلك عبر خطط قصيرة وطويلة الأجل تتمثل في التحكم في الحدود والمعابر بين الدول، وزيادة المساحات المزروعة من الصمغ العربي.
8. لابد من وجود رؤية دبلوماسية شاملة تؤثر على صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، وينبغي كذلك التنسيق الداخلي والخارجي بشأن موارد السودان الطبيعية.
9. خلق علاقات دبلوماسية وتكتلات اقتصادية جيدة– على غرار منظمة الأوبك– مع الدول الافريقية المنتجة للصمغ العربي لضمان فاعلية اليات الضغط الاقتصادي–سياسي وذلك لتحقيق المكاسب السياسية للدول المنتجة.

المراجع والمصادر باللغة العربية:

1. الأشعل, ع2012) .م .(العقوبات الاقتصادية بين القانون الدولي والسياسة الدولية .مكتبة الشرق الدولية.
2. الدولي, ا2007) .م .(مذكرة عن سياسات تسويق وصادرات الصمغ العربي بالسودان .الخرطوم: البنك الدولي.
3. السياسي،الاقتصاد2016) .م .(الاقتصادالسياسي للموارد الطبيعية والتنمية: من النيوليبرالية الى قومية الموارد .ابينجدون، أكسون: روتليدج.
4. انتصار, م. ص., عبدالوهاب, م. ج &.,مازن, ر. ي2024) .م .(تحليل سلسلة القيمة للصمغ العربي (دراسة حالة منطقة كردفان–السودان) .المؤتمر العلمي السابع لكلية الادارة والاقتصاد (تكامل العلوم الادارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الأعمال وتحديات الابتكار (pp. 347-350) الكوفة: مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية.
5. بركة, أ. ا) .د.س .(مقومات ومعوقات إنتاج الصمغ العربي في تشاد .مجلة بحوث كلية الآداب.6-3 ,
6. بوغانم, ا2022) .م.(
7. حامد, م. ا2018) .م .(الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعقوبات الاقتصادية .مجلة البحوث القانونية والاقتصادية.781 ,
8. دراسات روتليدج في اقتصاديات التنمية The Political Economy of Natural Resources and .(2016) .
Development from neoliberalism to resource nationalism. (ب. أ. هايدريش ,Oxon (.Ed ,أوكسون :
Routledge studies in Development Economy.
9. رشوان, ح. ع2007) .م .(في القوة والسلطة والنفوذ: دراسة في علم الإجتماع السياسي .الإسكندرية: مركز الإسكندرية.
10. سعد, م. خ2016) .م .(تأثير اللوبي الصيني على السياسة الخارجية الامريكية تجاه الصين .الاسكندرية: د.ن.
11. سميث, ر2004) .م .(فن الحرب في العالم المعاصر . بيروت :الدار العربية للعلوم ناشرون.
12. عبدالرحمن, خ2004) .م .(إتخاذ القرار في السياسة الخارجية السودانية .الخرطوم: جامعة الرطوم (رسالة ماجستير غير منشوة).
13. عثمان &,عثمان, ا. ع2021) .م .(الإدارة الاقتصادية للموارد الطبيعية في السودان: دراسة حالة الصمغ العربي .مجلة ابحاث الاقتصاد والتنمية.10 ,
14. عيدروس, ا2006) .م .(اثر الحصار الامريكي على القطاعات والفئات السودانية .جامعة امدرمان الاسلامية.10-1 ,
15. للموارد الطبيعية ، الاقتصاد السياسي .(2016) .الاقتصاد السياسي للموارد الطبيعية والتنمية من الليبرالية الجديدة الى قومية الموارد .
16. محجوب, ع. م2020) .م .(السياسات الاقتصادية في السودان التحديات وافاق الاصلاح .مجلة الدراسات الاقتصادية جامعة النيلين.12 ,
17. ناي, ج2007) .م .(القوة الناعمة:وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي ، تقديم عبدالعزيز عبدالرحمن الثنيان .الرياض: مكتبة العبيكان.
18. هشام العطيفي، 2025، الصمغ العربي وتمويل آلة الحرب في السودان، كيف تحول الصمغ العربي من شريان اقتصادي لتمويل شراء البنادق، ابريل 2025م، 10:08م.

References

Abdelkareem, A. A. (2018). Health Benefits of Gum Arabic and Medical Use. *Elsevier*, 184.

(2016). *Making Value Chains Work for Development.* Washington: World Bank.

FAO. (2018). *Gum Arabic: A Strategic Resource for Africa. food and Agriculture Organization of the United Nation.* Food and Agriculture Organization.

Hagir , M. E. (2018). *Gum Arabic: Certification and Assessment of Marketing Opportunities.* Elsevier.

Johnson, M., & Carter, L. (2020). Sanction , Natural Resources and Leverage: The Case of Sudan's Gum Arabic. *Journal of International Economic Policy*, NA.

M. , E. A., & Hanan, E. M. (2022). Review of Gum Arabic Production Stability and Fluctuation, Sudan. *Asian Journal of Research in Biosciences*, 1-2.

Sarah, A. A., Manal, A. K., & Mofadel , H. (2018). *Gum Arabic Production using remote sensing applications in Gadarif State.* Elsevier.

Tarig , M. E., Maruod , E. M., Manal , A. K., Ahmed M. , E., & Moayad , Z. B. (2014). Competitiveness of Gum Arabic Marketing System at Elobeid Crops Market, North Kordofan State, Sudan. *World Journal of Agricultural Research*, 252.

UNCTAD. (2018). *commodities at a glance- special issue on Gum Arabic.* Reo de Janero: United Nations Conference on Trade and Development.

Websites:

https://www.bakerinstitute.org/research/arab-embargo-50-years-ago-weaponized-oil-inflict-economic-trauma-sound-familiar).